الْفَاعِلُ(١)

هو الاسم المرفوع المسند إليه فعل أو ما جرى مقدما عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

٢٢٦-الْفَاعِلُ الَّذي كَمَرْفُوعَيّ أَتَى زَيْدٌ مُنيرًا وَجْهُهُ نعْمَ الْفَتَى

فأتى بمثالين: الأول: (**أتى زيد**) فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى. والثاني: (**منيرا وجهه**) فوجهه فاعل لأنه اسم إليه وصف جرى مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منيرًا. ثم تمم البيت بقوله: (**نعم الفتى**) وفيه تنبيه على أن فعل

---

(١) **الفاعل**: هو الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ، أو شبهه.

وحكمه: الرّفع، نحو: أتَى زيدٌ، وجاء عليٌّ.

يقصد بقوله (فعْل على طريقة فَعَلَ) الفعل المبني للمعلوم، فيخرج بذلك الفعل المبني للمجهول؛ لأنه يطلب نائب الفاعل، نحو: ضُرِبَ زيدٌ. فزيد: نائب فاعل.

ويقصد بقوله (أو شبهه) أنَّ الفاعلَ يُرْفَعُ بالفعل التام المعلوم، أو يُرفع بما يُشْبِه الفعل المعلوم. والمراد بشبه الفعل ما يلي:

١- اسم الفاعل، نحو: أقائم الزيدان؟ فالزيدان: فاعل، رافعه اسم الفاعل(قائم). ونحو: أتى زيدٌ مُنيراً وجهُه.

٢- الصِّفة المشَبَّهة، نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه.

٣- المصدر، نحو: عجبت من ضَرْبِ زَيدٍ عَمراً. فضَرْب: مصدر أُضيف إلى فاعله (زيد).

٤- اسم الفعل، نحو: هيهات العَقيقُ.

٥- شبه الجملة، نحو: زيدٌ عندك أبوه، ونحو: في الدار غلاماه. فأبوه، وغلاماه: فاعلان عاملهما محذوف وجوباً. والتقدير (مُستَقِر، أو استقَرَّ).

٦- أفعل التفضيل، نحو: مررتُ بالأفضلِ أبوه. فأبوه مرفوع بالأفضل.

ومراد الناظم بـ(المرفوعين):

١- ما كان مرفوعاً بالفعل سواء كان الفعل متصرفاً، نحو: أتى زيدٌ، أو غير متصرف (جامد) نحو: نِعم الفتى. ويُشترط أن يكون الفعل (تاما) غير ناقص.

٢- ما كان مرفوعا بشبه الفعل كما تقدّم، ومَثَّل له بقوله: منيراً وجهُه.

- أنواع الفاعل

الفاعل ثلاثة أنواع، هي:

١- اسم صريح، نحو: قام زيدٌ.

٢- مصدر مؤول، نحو: يعجبني أن تقومَ. فالمصدر المؤول (أن تقوم) في محل رفع فاعل، تقديره: قيامُك.

٣- ضمير، سواء كان متصلا، نحو: قمتُ، وقاموا؛ أو منفصلا، نحو: ما قام إلا أنا.

الفاعل يكون غير متصرف، فقوله: (**الفاعل**) مبتدأ، و(**الذي**) خبره وهو موصول وصلته (**كَمَرْفُوعَيّ أَتَى**) وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيد منيرا وجهه ثم قال:

٢٢٧- وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

يعني[١]: أن الفعل لا بد له من فاعل، وفهم من قوله: (**بعد**) أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل. وقوله: (**فإن ظهر**) أي فإن ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح، والمراد بظهر برز فشل الظاهر نحو: قام زيد، والمضمر البارز نحو: قمت. وقوله: (**وإلا**) أي وإن لم يبرز. وقوله: (**فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ**) نحو: قم، ففي قم ضمير مستتر إذ لا يستغني الفعل عن الفاعل، و(**فاعل**) مبتدأ وخبره في الظرف قبله، (**فإن ظهر**) شرط، والفاء جواب الشرط، و(**هو**) مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل، و(**إن**) شرط، و(**لا**) نافية، وفعل الشرط محذوف تقدير: وأن لا يظهر، والفاء جواب الشرط، و(**ضمير**) خبر مبتدأ مضمر تقديره وإلا فهو ضمير، واستتر في موضع الصفة لضمير.

ثم قال:

٢٢٨- وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

يعني: أن الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وهذه هي اللغة الفصيحة. وفهم من المثال أو شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرا، فالفعل مفعول مجرد، وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين، و(**لاثنين**) متعلق بـ (**أسند**). ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

٢٢٩- وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث، وهو أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث فتقول: سعدا أخواك، وسعدوا أخواتك، وسعدون بناتك، وهذه الحروف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علاقات للفاعل كالتاء من قامت هند، ويكون المسند إليه بلفظ التثنية والجمع كما ذكر، وبعطف آخر الاسمين على الأول كقوله[٢]: [الطويل]

تَولى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

---

(١) يجب تأخير الفاعل عن رافعه سواء كان ظاهراً، أم ضميراً مستتراً، وسواء كان رافعه فعلا، أو شبهه، نحو: قام زيدٌ، وقام الزيدان، وزيدٌ قائمٌ غلاماه. ولا يقال: زيدٌ قام، على اعتبار أنّ (زيدٌ) فاعل مقدّم، بل هو في هذا المثال مبتدأٌ خبره جملة (قام) وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو).

(٢) قاله عبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة يرثي فيها مصعب من الزبير "الديوان ص١٩٦".

وفهم من قوله: (**قد**) قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: (**وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ**) أن هذه الحروف علامات لا ضمائر، و(**سعد**) في موضع رفع بـ (**يقال**) والواو في قوله (**والفعل**) واو الحال أي والحالة هذه.

ثم قال:

٢٣٠- وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كَمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

يعني: أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل، وتجوز في قوله: (**أضمرا**) والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازا كالمثال الذي ذكر والحذف وجوبا كقوله عز وجل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ويجوز في (**زيد**) في المثال أن يكون فاعلا والتقدير: قرأ زيد، وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال، فإن السؤال جملة إسمية، ومن حذفه جوازا قول عز وجل: في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [النور: ٣٠] أي يسبح له فيها رجال. ثم قال:

٢٣١- وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى مؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة بقوله:

٢٣٢- وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول: أن يكون المسند إليه مضمرا متصلا، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هند قامت، والجار التأنيث نحو: الشمس طلعت، واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: ما قام إلا أنت.

الثاني: أن يكون المسند إليه ظاهرا حقيقي التأنيث وهو المشار إليه بقوله: (**ذات حر**) والحر: الفرج، و(**فعل**) مفعول بتلزم، وفي (**تلزم**) ضمير مستتر يعود على التاء، و(**مضمر**) على حذف مضاف والتقدير: فعل فاعل مضمر، و(**متصل**) نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٣-وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

يعني[1]: أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز فيه الوجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: (**وقد يبيح**) أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها،

---

(١) **المعنى**: وقليلا يبيحُ الفصلُ بين الفعل والفاعل بغير (إلا) حذفَ تاء التأنيث من فعلٍ مُسنَدٍ إلى اسمٍ ظاهرٍ مؤنثٍ حقيقي، نحو: (أتى القاضيَ بِنْتُ الواقفِ).

فـ(**الفصل**) فاعل (**يبيح**) و(**ترك**) مفعول به، و(**في**) متعلق يبيح، و(**نحن**) مضاف إلى قول محذوف، والتقدير في نحو قولك: والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

٢٣٤- وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلا فُضِّلا كَمَا زَكَا إِلا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلا

(**كَمَا زَكَا إِلا فَتَاةُ**) أحسن من قولك: ما زكت إلا فتاة، وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسد إلى مذكر، لأن التقدير: ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا، فـ(**الحذف**) فـ (**الحذف**) مبتدأ وخبره (**فضلا**) و(**مع**) متعلق بالحذف. (**بإلا**) متعلق بفضل.

ثم قال:

٢٣٥-وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة، وأشار بقوله: ومع ضميري ذي المجاز في شعر وقع إلى قول الشاعر[1]: [المتقارب]

=

فقوله (أتى) فعل ماض مُسند إلى مؤنّث حقيقي، وهو (بنتُ) الذي هو فاعل، ولكن فصّل لفظ (القاضي) بين الفعل وفاعله، لذا يجوز إثبات وحذف تاء التأنيث من الفعل على السّواء، بأن تقول (أتى) أو (أتَتْ).

وفُضِّلَ حذف تاء التأنيث على إثباتها من فعل مُسندٍ إلى مؤنّث حقيقي مع فصلٍ بين الفعل والفاعل بـ (إلا)، نحو: (ما زكا إلا فَتاةُ ابنِ العَلا).

فقوله (زكا) فعل ماض مُسنَدٌ إلى مؤنّث حقيقي وهو (فتاة) الذي هو فاعل، ولكن فصّل لفظ (إلا) بين الفعل وفاعله، لذا يجوز (زكا) أو (زكَتْ) ولكن حذف التّاء أفضل من الإثبات، لأنّ الفعل في المعنى مُسنَدٌ إلى اسم ظاهرٍ مذكّر، فالتّقدير (ما زكا أحدٌ إلا فتاةَ ابنِ العَلا).

(١) **قائله**: عامر بن جوين الطائي، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضا مخصبة لكثرة ما بها من الغيث.

الشرح: "المزنة" بضم الميم وسكون الزاي وفتح النون: السحابة المثقلة بالماء، و"ودقت": الودق: المطر. وفي القرآن الكريم: (فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلالِهِ)، "أبقل": من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض، إذا خرج بقلها، أي: أنبتت البقل، وهو النبات.

المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطرا نافعا كهذه السحابة، ولا توجد أرض تنبت البقل كما تخرجه هذه الأرض.

الإعراب: "فلا" نافية تعمل عمل ليس، "مزنة" اسمها، وجملة "ودقت" وفاعله المستتر في محل نصب خبرها، "ودقها" منصوب على أنه مفعول مطلق، "ولا" الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا نافية للجنس

فَـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلا أَرْضَ أَبْقَـــــلَ إِبْقَالَهَـــــا

فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، و(**الحذف**) مبتدأ وخبره (**قد يأتي**)، ولا بفصل متعلق بيأتي و(**مع**) بـــ (**وقع**) و(**ذي المجار**) نعت لمحذوف، والتقدير: مع ضمير المؤنث ذي المجاز.

ثم قال:

٢٣٦-وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى الْسَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّـــبِنْ

يعني[1]: أن الفعل الماضي إذا أسند إلى جمع المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازي التأنيث كإحدى اللبن وهي لبنة فنقول: قام الرجال، وقامت الرجال، كما تقول: سقطت اللبنة، وسقط اللبنة، وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا: قام الهندات، وقامت الهندات، وفي هذا خلاف، والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي، ومذهب جمهور البصريين أنه كواحدة فتلزم فيه التاء، فـــ (**التاء**) مبتدأ و(**مع جمع**) في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء، و(**سِوَى الْسَّالِمِ**) نعت لجمع، و(**من مذكر**) متعلق بالسالم، و(**اللبن**) جمع لبنة وهي الآجرة.

ثم قال:

٢٣٧-وَالْحَذْفَ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِـــنْسِ فِيْـــهِ بَـــيِّنُ

يعني: أن العرب استحسنوا الحذف في (**نعم**) فتقول: نعم المرأة هند، وفهم منه أن بئس مثلها إذ لا فرق فتقول: بئس المرأة هند، وإنما استحسنوا في هذا الحذف لما ذكر من

=

تعمل عمل "إن"، أرض اسمها، "أبقل" فعل ماضٍ والفاعل ضمير، والجملة في محل رفع خبرها، "إبقالها" مفعول مطلق.

الشاهد: في "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، ويروى: أبقلت أبقالها؛ بنقل حركة الهمزة من "إبقالها" إلى التاء في "أبقلت" وحينئذ فلا شاهد فيه.

ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم صـــ٩١، وابن هشـــام ١/ ٢٤٥، وابـــن عقيـــل ١/ ٢٤٧، والأشموني ١/ ١٧٤، وداود، السندوبي، والسيوطي ص٤٨. وأيضا ذكره في همـــع الهوامـــع ١/ ١٧١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٤/ ٩٥، والشاهد رقم ٢ في خزانة الأدب، وسيبويه في كتابـــه ج١ ص٢٤٠.

(١) **الـــمعنى**: تاء التأنيث السّاكنة مع فعل مُسنَد إلى جمعٍ (سوى جمع المذكَر السّـــالم) أي: جمـــع التكسير وجمع المؤنّث السّالم حكمه في الحذف والإثبات كالتاء مع فعل مُسنَد إلى (لَـــبـــــنَة)التي هي مؤنّث مجازي ظاهر، فيجوز الوجهان. واستحسَن علماء النحو حذف التاء من فعل (نِعمَ) المُســـنَد إلى (الفتاة) وهي اسم جنس، لأن قصْدَ الجنسِ فيها بيّن، ولكنّ الإثبات أحسَن منه.

قصد الجنس فإنه في معنى جنس المرأة هند، ولا يفهم من قوله: (**استحسنوا**) أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن منه فـ (**الحذف**) مفعول مقدم باستحسنوا، و(**في نعم**) متعلق بالحذف أو باستحسنوا. ثم قال:

٢٣٨- وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلا وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلا

يعني[1]: أن (**الأصل**) أن يتقدم (**الفاعل**) على المفعول لأن الفاعل كالجزء، من فعله بخلاف (**المفعول**) والأصل مبتدأ، و(**في الفاعل**) متعلق به، و(**ألا يتصلا**) خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره، ثم قال:

٢٣٩- وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ

خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضرب عمرا زيد، و(**بخلاف**) في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله، و(**قد**) في قوله: (**وقد يجاء**) للتحقيق لا للتقليل، فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل.

ثم قال: (**وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُوْلُ قَبْلَ الْفِعْلِ**) يعني أن المفعول قد يأتي متقدما على الفعل وشمل ما تقدما على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَى﴾ [الأعراف: ٣٠] وما تقديمه واجب نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] هنا للتقليل لأن تقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

٢٤٠- وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل، والأول أن يخالف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفيا في الفاعل والمفعول معا نحو: ضرب موسى عيسى، فالأول هو الفاعل محافظة على الترتيب، والآخر: أن يكون الفاعل ضميرا متصلا نحو: ضربت زيدا، و(**المفعول**) مفعول بآخر، و(**ان**) شرط، و(**ليس**) مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر، و(**أضمر**) معطوف على (**حذر**) و(**غير منحصر**) حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا كان منحصرا فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون المفعول حينئذ واجب التقديم نحو: ما ضرب زيدا إلا أنا. ثم قال:

٢٤١- وَمَا بِإِلا أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

---

(١) **المعنى**: الأصلُ بالنسبة للفاعل أن يتّصل بالفعل من غير فاصل لأنه كالجزء منه، والأصل بالنّسبة للمفعول أن ينفصل عن الفعل بالفاعل بأن يتأخّر عنه، نحو قوله تعالى: (وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً...). ولكن قليلا يجاء تقديم المفعول على الفاعل بخلاف الأصل، نحو: (أكرَمَنا اللهُ). وكذلك قليلا يأتي المفعول قبل الفعل، نحو: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ).

يعني أنه يجب تأخير المحصور بإلا أو بإنما فاعلا كان أو مفعولا، فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول: ما ضرب زيدا إلا عمرا وإنما ضرب زيدا عمرا، وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول: ما ضرب عمرا إلا زيد، وإنما ضرب عمرا زيد.

وقوله: (**وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ**) لا يظهر القصد إلا في المحصور بإلا، وأما المحصور بإنما فلا يعلم حصره إلَا بتأخيره، وأشار بذلك إلى نحو قوله[1]: [الطويل]

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو.

وهو من شواهد سيبويه (١ – ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة، وأولها قوله:

مررنا على دار لميّة مرّة وجاراتها، قد كاد يعفو مقامها

اللغة: " آناء " من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام، ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال، وقد جعله العيني جمع نأي – بفتح النون – ومعناه البعد، وعندي أنه جمع نؤي – بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر.

ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الاولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم.

كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الاصل.

وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الاولى على أنه مصدر بزنة الابعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه " وشامها " ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه: تغرز ذراعها بالايرة ثم تحشوه بدخان الشحم.

وليس ذلك بصواب أصلا.

وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الاعراب.

هذا، ورواية الديوان هكذا: فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا أهلة آناء الديار وشامها

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة.

وعلامات هذه الدار، الاعراب: " فلم " الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب " يدر " فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء " إلا " أداة استثناء ملغاة " الله " فاعل يدري " ما " اسم موصول مفعول به ليدري، وجملة " هيجت " مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول " لنا " جار ومجرور متعلق بهيجت " عشية " يجوز أن يكون فاعل لهيجت، وعيشة مضاف و" آناء " مضاف إليه،

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجْتَ لَنَا عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، و(**ما**) موصولة وهي مفعول مقدم بـ(**أخر**) وصلتها (**انحصر**) و(**بإلا**) متعلق بانحصر، وفهم من قوله: (**وقد يسبق**) أن ذلك قليل، وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا، لأن القصد لا يظهر إلا معها.

ثم قال:

٢٤٢- وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْو زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ

يعني: أن تقديم المفعول المتلبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير، ومنه قوله: (**خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ**) فربه: مفعول مقدم متلبس بضمير الفاعل، وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائدا على ما بعده فإن المفسر للضمير مقدم في النية لأن تقديمه هو الأصل، وقوله: (**وَشَذَّ نَحْو زَانَ نَوْرُهُ الْشَّجَرْ**) يعني أن تقديم الفاعل المتلبس بضمير المفعول على المفعول قليل، وإنما قل ذلك لأن الضمير المتلبس به عائد على متأخر لفظا ورتبة، لأن المفعول في نية التأخير، ونحو: فاعل شاع وهو على حذف مضاف والتقدير: وشاع نحو قولك: وكذلك شذ.

=

وآناء مضاف، و" الديار " مضاف إليه " وشامها " الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب، ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون " آناء " فاعلا لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون " شامها " معطوفا على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله " فلم يدر إلا الله ما - إلخ " حيث قدم الفاعل المحصور بإلا، على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهادا بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن " ما " اسم موصول مفعول به لفعل محذوف.